THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

A4ZOUKI

بيـــــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

السكرتير الثالث باسل عيزوقي

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند ١٣٤

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢ – ٢٠١٣
البعثات السياسية الخاصة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١١/١٢/٩

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الخامسة، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم . وأود أن أشكر السيدة ماريا كاسار على تقديمها تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/ أو مجلس الأمن، كما أشكر السيد كولان كيلابيلي على تقديمه تقرير اللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة.

السيد الرئيس،

يلاحظ وفد بلادي، مرة أخرى، بأن العيوب التي تشوب عملية وضع ميزانية البعثات السياسية الخاصة وفق منهجية الميزنة على أساس النتائج مازالت موجودة، فالطبيعة الحساسة للعمليات السياسية الخاصة تقتضي من الأمانة العامة ضمان انسجام الميزانيات المقدمة بشكل كامل مع أحكام القرارين ٢٣١/٥٥ و٢٦١/٦٣.

وفي هذا السياق، يعرب وفد بلادي، مجددا، عن عميق قلقه من كيفية إعداد ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) نظراً لما يشوب هذه الميزانية من مخالفات جسيمة لأحكام القرارين ٢٣١/٥٥ و٢٦١/٦٣، وما تتضمنه هذه الميزانية من تجاوزات متكررة ومعلنة لولاية المبعوث الخاص

للأمين العام وتحريفاً للولاية التشريعية الممنوحة للأمانة من قبل مجلس الأمن. وفي هذا الإطار، نشير مثلاً إلى أنه من غير المقبول زج اسم سوريا في تقرير الأمين العام عن ميزانية المبعوث الخاص للأمين العام حول تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بعد قيامها بتنفيذ كل ما يتعلق بها من بنود القرار المذكور، وبسحبها جميع القوات العسكرية وأجهزتها الأمنية من الأراضي اللبنانية، كما أكد على ذلك البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2005/17)، وتقارير الأمين العام ذات الصلة وآخرها التقرير المعروض أمامنا، علماً أن انسحاب القوات السورية من لبنان لم يتم بناء على تفاهم مع أحد، وإنما هو قرار سوري بحت تم وفق المصلحة السورية. وما يزيد الأمر سوءاً هو أن أحكام القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) لا تدخل في نطاق ولاية المبعوث الخاص للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لأنها تتضمن مسائل ثنائية ما بين دولتين ذاتا سيادة هما لبنان وسوريا وليس للأمانة العامة أي دور في هذا وفقاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة وأحكام الميثاق. فقد تضمن أحد أحكام القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) تشجيع حكومة سوريا على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان في إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه عندما يقوم مجلس الأمن بتشجيع إحدى الدول الأعضاء على مسألة ما، فهذا لا يمنح ولاية للأمانة العامة في متابعة هذا التشجيع أو تلك المسألة. وعلاوة على ذلك فإن إدخال مثل هذا الأمر ضمن نطاق ولاية المبعوث الخاص حول القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وخاصة الفقرة السابعة من المادة /٢/ منه والتي تنص على:"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي

لدولة ما". وبناءً على ذلك، نطالب بحذف الإنجاز المتوقع (ج) الذي ينص على "تيسير الدعم لتعزيز استجابة جميع الدول الأعضاء للأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)". وكما لا بد من الإيضاح بأن تركيز المبعوث الخاص للأمين العام فقط على أمور ثنائية تخرج عن سلطان الأمم المتحدة هدفه إبعاد الأنظار عن المشكلة الحقيقية التي تواجه المنطقة والمتمثلة بممارسات الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في احتلال الأراضي العربية. فقد كان من الأجدى أن يشير التقرير الخاص بميزانية المبعوث الخاص المعني بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى أن إسرائيل هي الطرف الذي لم ينفذ القرار ١٥٥٩ نظراً لاستمرارها في احتلال الأراضي اللبنانية ، وإصرارها المعلن على انتهاكها للسيادة اللبنانية جواً وبراً وبحراً وفقاً لتقارير الأمانة العامة نفسها أمام مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

لقد بات من الجلي أن تنفيذ ما تبقى من أحكام القرار١٥٥٩ (٢٠٠٤) يتطلب حصراً قيام مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لإلزامها بالانسحاب من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة بما في ذلك مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر، ووقف انتهاكاتها المتكررة لسيادة لبنان.

السيد الرئيس،

يستغرب وفد بلادي عدم تضمين تقرير الأمين العام، وللعام الثاني على التوالي، لمؤشر الانجاز الذي ينص على انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، والذي تم التذرع، وللعام الثاني على التوالي، بأنه سقط سهواً

من التقرير، وعلى الرغم من إصدار الأمانة العامة تصويباً لتقرير الأمين العام متضمناً مؤشر الانجاز المذكور، إلا أن ذلك تم بناء على مطالبة سوريا ولبنان الأمانة العامة بذلك على غرار العام الماضي. إن الحذف المتكرر لمؤشر الإنجاز المذكور، والإدعاء المتكرر، أيضا، بأن حذف هذا المؤشر قد حدث "سهواً"، يؤكد ما دأبنا على الإشارة إليه على مدى سنوات من خروج المبعوث الخاص لتنفيذ القرار ١٥٥٩(٢٠٠٤) عن ولايته المناطة به، وذلك خدمة لأجندة شخصية لا تنسجم مع أهداف ولايته، لا بل تتعارض مع هذه الولاية ومع مبادئ الميثاق ومقاصده.

السيد الرئيس ،

بالاستناد إلى ما قمنا بذكره أعلاه، فإن وفد بلادي يكرر مطالبته بإنهاء ولاية المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ القرار١٥٥٩ (٢٠٠٤) بسبب اتخاذه لأحكام هذا القرار كعائق أمام استقلال وسيادة لبنان، من خلال تركيزه على مسائل ثنائية ما بين سوريا ولبنان وتجاهله لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وتجاهله أيضاً [redacted] الاسرائيلية [redacted] لبنان، ولخروجه عن ولايته المناطة به واستخدامه الميزانية المخصصة لتنفيذ هذه الولاية خدمة لأجندة شخصية مشبوهة لا علاقة لها بهذه الولاية وتتعارض مع أهدافها.

وشكراً السيد الرئيس،